

303 (د-27) تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة 167/65 المؤرخ 15 آذار/مارس 2011 بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية⁽¹⁾، وإلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005⁽²⁾، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة⁽³⁾، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية⁽⁴⁾، وجميعها تدعم مفهوم الشراكة في عملية التنمية وتعزّزه،

وإذ تشدد على الدور الذي تؤديه سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، وكذلك السياسات النقدية والمالية، والسياسات الضريبية والتجارية الناجحة في تحقيق نمو وتنمية متوازنين ومستدامين، وفي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ ترى أن سياسات الاقتصاد الكلي غير السليمة تؤثر سلباً على التنمية الإقليمية والوطنية والبشرية، وكذلك على النمو الاقتصادي العادل، وعلى رفاه المجتمع والأفراد، وتقوّض بالتالي جهود التنمية، وتمنع بلدان المنطقة من تحقيق كامل إمكاناتها الإنمائية،

وإذ تدرك أن تأثير القرارات المتصلة بسياسات الاقتصاد الكلي يتخطى الحدود الوطنية ويطل مبادرات التكامل الإقليمي، وأنه ينبغي اعتماد طرق ابتكارية لتحسين أداء سياسات الاقتصاد الكلي المعمول بها وهيكلتها وإطار صنع القرارات المتصلة بها، وذلك خدمةً لمصلحة جميع الشعوب في المنطقة،

وإذ تدرك أيضاً أن التداعيات المترتبة على الأزمة الاقتصادية العالمية والتحديات الناتجة من التطورات الأخيرة تستدعي من الحكومات مراجعة بينها التشريعية والتنظيمية والإجرائية التي تؤثر على سياساتها في مجال الاقتصاد الكلي،

وإذ تضع في اعتبارها أنّ الاقتصاد العالمي يمرّ بفترة عسيرة تستدعي من واضعي سياسات الاقتصاد الكلي الاطلاع على آخر المستجدات على الصعيد الاقتصادي العالمي، والتحلّي بالتفكير الإبداعي بهدف اعتماد نهج جديدة في إدارة الاقتصاد الكلي،

(1) قرار الجمعية العامة 2/55.

(2) قرار الجمعية العامة 1/60.

(3) الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 2، المرفق.

(4) الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

وإذ تدرك ضرورة تهيئة بيئة مؤازرة لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات، من أجل تصميم أطر فعالة لسياسات الاقتصاد الكلي وتطبيق هذه الأطر،

1- **تدعو** الأمانة التنفيذية إلى تشكيل فريق عمل من الخبراء يعنى بمناقشة سياسات الاقتصاد الكلي في المنطقة، ويعمل على تسهيل تبادل الممارسات الجيدة بين البلدان، ويقدم المساعدة في إيجاد حلول لقضايا الاقتصاد الكلي الهامة؛

2- **تدعو أيضاً** الأمانة التنفيذية إلى تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية المتخصصة في المجال الاقتصادي؛ ونشر المعلومات؛ وتنسيق الاجتماعات الإقليمية بين مختلف الجهات الفاعلة؛

3- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يتابع تنفيذ هذا القرار وأن يقدم إلى اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذه.

الجلسة العامة السابعة
10 أيار/مايو 2012